

حكايكا

بدءاً من الدورة الحالية يجوز إعادة تصحيح مادة امتحانية من مواد الطالب في الدورة الثانية

الوطن

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد مرسوماً تضمن جواز إعادة تصحيح مادة امتحانية من المواد التي تقدم بها الطالب في الدورة الثانية حصراً وبناء على طلب مقدم من الطالب المكمل أو المحسن أو وليه. وفي تفاصيل المرسوم رقم ٢٤٢، وبناء على أحكام القانون رقم ٢٠ تاريخ ٢٠ آذار ٢٠١١ ولاسيما المادة الأولى منه: تعديل المادة ١٧ من نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بفروعهما الصادر بالمرسوم رقم ١٥٣ لعام ٢٠١١ لتصبح: «يجوز إعادة تصحيح مادة امتحانية واحدة من المواد التي تقدم بها الطالب في الدورة الثانية حصراً بناء على طلب مقدم من الطالب المكمل أو المحسن أو وليه خلال فترة تحدد بالتعليمات وفق سلم التصحيح المعتمد». وبناء على المرسوم يستوفى رسم مقداره ٦٠٠٠٠ ستة آلاف ليرة سورية توزع بنسبة ٥٠ بالمائة لصلحة الخزينة العامة و ٥٠ بالمائة للعاملين المكلفين تنفيذ هذا العمل تحدد بتعليمات تصدر عن وزير التربية. وأوضح المرسوم أنه لا يجوز إعادة تصحيح ورقة الطالب في المادة المعاقب فيها.

من المرسوم ١٥٣ لعام ٢٠١١ والنظام لامتحانات الشهادة الثانوية العامة والمعدل بالمرسوم ٣٠٠ لعام ٢٠١٢ نظراً لأن امتحانات الثانوية العامة تتم على دورتين دورة أولى يتقدم فيها الطلاب لجميع المواد، ودورة تكملية يتقدم فيها الطالب المحسن أو المكمل ثلاث مواد على الأكثر. ولما كان الوقت بالكاد يكفي بين الدورتين لإصدار النتائج الدورة الأولى ودراسة اعتراضات الطلاب وتسجيل الطلاب في الدورة الثانية، وباعتبار أن هناك فرصة ثانية للطلاب الناجح للتسجيل في الدورة وفرصة النجاح للطلاب الراسب في الدورة الثانية في العام نفسه بعد نتائج الدورة الأولى. تم الاكتفاء بأن يتقدم الطلبة باعتراضهم على نتائج مادتين إذا ما كان هناك خطأ مادي في ورقة إجابة الطالب. ونتيجة مطالبة بعض الطلبة ورغبتهم في إعادة تصحيح أوراق الإجابات صدر المرسوم التنظيمي رقم ٢٤٢ تاريخ ١ آب ٢٠١٧ الذي يسمح بإعادة تصحيح مادة امتحانية واحدة من المواد التي تقدم بها الطالب في الدورة الثانية حصراً بناء على طلب مقدم من الطالب المكمل أو المحسن أو وليه خلال الفترة المحددة بالتعليمات وفق سلم تصحيح معتمد.

هذا المرسوم يعطي اطمئناناً لطلبتنا حول حصولهم على ما يستحقونه من درجات الدكتور هزوان الوز أنه وأخلاقاً من حرص الوزارة على تطوير العملية التربوية بكل مفاصلها وخاصة منظومة القياس والتقييم التربوي، ارتأت تعديل المادة ١٧

محمد منار حميجو

أعلن رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور أن التعديلات الجديدة التي شملت شروط الانتساب إلى اتحاد الصحفيين سنصدر خلال شهر موضحاً أنها بحاجة إلى موافقة وزير الإعلام. وفي تصريح خاص لـ «الوطن» قال عبد النور: إن التعديلات الجديدة سمحت للصحفيين العاملين في القطاع الخاص المرئي والمسموع والإلكتروني للانتساب إلى الاتحاد بصفة متضمن بعدما كان لا يحق لهم الانتساب إلا بصفة مشارك وكذلك العاملين غير المثبتين بالإعلام الحكومي.

وفيما يتعلق بصفحات الفيسبوك أكد عبد النور أن الأمر يحتاج إلى دراسة مع عدة جهات ومنها العمل والإعلام والاتصالات معتبراً أن معظم هذه الصفحات لا تتبع الأسلوب الإعلامي وذلك باتباع بعضها أساليب القذح والذم. ورشد عبد النور على ضرورة أن يكون هناك دورات توعوية حول مسألة صفحات التواصل الاجتماعي لتوعية القارئ عليها أنه لا يجوز نشر كل ما يسيء للأخرين. وفيما يتعلق بموضوع تحسين معيشة الصحفيين قال عبد النور: إن إيرادات الاتحاد ضعيفة وذلك لقلة المشاريع الاستثمارية مشيراً إلى أن الاتحاد كان لديه فندق للاستثمار بالبحسنة إلا أنه ممر نتيجة الأحداث التي تمر بها البلاد.

وأضاف عبد النور: إيراداتنا من المؤسسة العامة للإعلان انخفضت بشكل ملحوظ ضارباً

١٢٨٥ صحفياً عاملاً منتسباً إلى اتحاد الصحفيين.. ودراسة لزيادة معاشهم التقاعدي

عبد النور لـ «الوطن»: شروط انتساب صحفيي القطاع الخاص لاتحاد الصحفيين تصدر خلال شهر

خطة لزيادة

إيرادات الاتحاد

باقطاع ٥ بالمائة

من بنوات العاملين

والضيوف

في التلفزيون

صفحات فيسبوك

تتبع القذح والذم



من اجتماع اتحاد الصحفيين أول أمس حول دراسة تعديلات شروط الانتساب له

ممثل أن دخل صندوق الاتحاد من المؤسسة انخفض في إحدى السنوات من ٣٠ مليوناً إلى مليوني ليرة. وأعلن عبد النور عن دراسة لزيادة المعاش التقاعدي للصحفيين ولكن ليس بذلك الطموح كاشفاً عن خطة حول زيادة إيرادات الاتحاد وذلك بالاتفاق مع الهيئة العامة للتلفزيون باقطاع ٥ بالمائة من بنوات العاملين غير المثبتين والضيوف. ورأى عبد النور أن هذه الخطوة تساهم في زيادة إيرادات الاتحاد ما يؤدي إلى العمل في تحسين معيشة الصحفيين المتقاعدين.

ممثل أن دخل صندوق الاتحاد من المؤسسة انخفض في إحدى السنوات من ٣٠ مليوناً إلى مليوني ليرة. وأعلن عبد النور عن دراسة لزيادة المعاش التقاعدي للصحفيين ولكن ليس بذلك الطموح كاشفاً عن خطة حول زيادة إيرادات الاتحاد وذلك بالاتفاق مع الهيئة العامة للتلفزيون باقطاع ٥ بالمائة من بنوات العاملين غير المثبتين والضيوف. ورأى عبد النور أن هذه الخطوة تساهم في زيادة إيرادات الاتحاد ما يؤدي إلى العمل في تحسين معيشة الصحفيين المتقاعدين.

للاتحاد وشكل عدة لجان لدراسة هذه التعديلات ما اعتبره مختصون أنها خطوة نحو تطوير العمل الصحفي باعتبار أن هناك الكثير من الصحفيين لا يستطيعون الانتساب إلى الاتحاد إلا بصفة مشارك نتيجة القانون الذي ينص على ذلك. كما أن تحسين معيشة التقاعد للصحفيين أصبح مطلباً ملحاً ولاسيما أن هناك من يعتبر أن الراتب التقاعدي الذي يحصل عليه الصحفي يعتبر بمنزلة إهانة باعتبار أن الراتب لا يتجاوز ثمانية آلاف ليرة وهي لا تساوي شيئاً بحسب أسعار الصرف الحالية.

١,٧ مليار قيمة المشاريع المتوقعة في مديرية خدمات السويداء

السويداء - عبير صيموعة

بلغت قيمة مشاريع الأبنية المدرسية المتوقعة مع القطاع الخاص والمتعاقد عليها لدى مديرية الخدمات الفنية في السويداء أكثر من ١,٧ مليار ليرة إضافة إلى ٥١٥ مليون ل.س. مشاريع الطرق الزراعية، على حين وصلت الديون المترتبة على المديرية لصلحة القطاع العام ٢٥٠ مليوناً قيمة مكشوف مستحقة الدفع للعام الجاري.

وبين مدير التخطيط في مديرية خدمات السويداء غازي الحلبي أن توقف الأعمال في المشاريع المزممة لمقاوم القطاع الخاص كان نتيجة زيادة تكاليف تنفيذها بسبب ارتفاع الأسعار وتأخر صدور البلاغات والتعليمات الخاصة بمعالجة فروقات الأسعار للمقولين ما أدى إلى إجماعهم عن متابعة العمل وفقاً يتم وضع الحلول اللازمة لهذه المشاريع وأوضح الحلبي أن الشبكة الطرقية في المحافظة بحاجة إلى صيانة إسعافية يبلغ على مستوى المحافظة، ليرة، إضافة إلى ضرورة حل مشكلة الطرق الزراعية وتغطية قسم منها بقمصان إسفلتية وإنشاء طرق زراعية جديدة بقيمة تقديرية لا تقل عن مليار ليرة لتخديم مناطق الإنتاج على مستوى المحافظة، مؤكداً حاجة مديرية الخدمات إلى شراء آلات ومعدات مثل «قاشطة إسفلت-ضاغط مواء- داحلة معدنية، بقيمة ١٠٠ مليون وشرء مغطورة سعة ٤٠ طناً ورس قطر ولورد تحصيل معدات هندسية بقيمة ٧٥٠ مليون ليرة إضافة إلى الحاجة إلى صيانة آلات ومجاول المديرية والأبنية هندسية بقيمة لا تقل عن ٢٥٠ مليون وانشاء وحدة نقاشات طبية للمحافظة بقيمة لا تقل عن ٤٥٠ مليون ليرة. وأشار مدير التخطيط إلى وجود العديد من العقود المتوقفة والتي تحتاج إلى حلول سريعة منها عقد ١٤ لعام ٢٠١٦ المتضمن توريد حوايات معدنية بقيمة ٤٤ مليون ليرة والذي جرى تنفيذه ولم يتم تحويله من منظمة الأمم المتحدة والعقد ١٦ لعام ٢٠١٥ المتضمن تأهيل مكب مدينة السويداء والمول من الأمم المتحدة بقيمة ١٣١ مليون ليرة وبحاجة إلى صرف كشف نهائي قدره ٧ ملايين ليرة فروقات أسعار مؤكداً ضرورة استكمال المسج الطوبوغرافي لقرية عري والظر المتعاقد عليهما مع المساحة العسكرية من وزارة الإسكان.

وزير النقل لـ «الوطن»: طائرة «ATR» في الخدمة خلال ٣ أشهر لتخديم المقاطع القريبة

فادي بك الشريف



كشف وزير النقل علي حمود في تصريح خاص لـ «الوطن»، عن العمل على إصلاح طائرتي ATR المتوقفة منذ مدة طويلة، وذلك في إطار سعي الوزارة لتطوير أسطول النقل الجوي في سورية.

وبين حمود أنه من المتوقع تجهيز طائرة ATR خلال ٣ أشهر، مشيراً إلى أن الطائرة المقرر دخولها في الخدمة تتمتع بمرور عالية ويمكن تشغيلها داخلياً بطارات القريبة، بسعة ٧٠ مقعداً، مضيفاً: إن هذه الخطوة ستكون مهمة جداً لمحطة الطيران المدني في هذه الطائرة والمقدر عددهم بـ ٣٦ طياراً، كونه قد تم تدريبهم وتعزيز كفاءتهم المهنية والوظيفية داخل الوطن وخارجه. وأكد حمود أن الوزارة تضع في سلم أولوياتها تدريب الطيارين الذين أتوا دورات تدريبية خارجية في وقت سابق على تقنية الوزارة، والاستفادة من شهاداتهم التدريبية وعدم ضياع الوقت والمهل الزمنية على تجديدها وفقاً لقوانين منظمة الطيران المدني العالمي. ولفت حمود إلى أن عودة الطائرتين ATR سيخفف الضغط عن طائرات

العراق. يشار إلى أن الوزارة عملت على استئجار طائرة شحن جوي ووضعها في خدمة حركة الاستيراد والتصدير «العراق-الجزائر-السودان»، وخاصة خلال أيام المعارض والأسواق داخل الوطن وخارجه، وبدأت الوزارة بتلقي طلبات تشغيل بعض الشركات الأوروبية العاملة في مجال الطيران المدني نحو مطار دمشق الدولي، كما بدأت بتلقي طلبات من بعض شركات الطيران المدني نحو مطار دمشق الدولي، وطلبت من بعض شركات الطيران المدني للسماح لها بالعبور في الأجواء السورية.

التي فرضت على قطاع النقل الجوي وأن الاعتماد الأولي يتم عبر إجراء الصيانة ضمن هيكليات الصيانة الموجودة في مطار دمشق الدولي، ذكراً أن أعمال التأهيل تتم بخبرات وطنية وبما يفرده أسطول السورية للطيران بالزبد من الطائرات ويدعم الخبرة ويحقق إيرادات.

وأفاد حمود أن هاتين الطائرتين ذواتا عوائد اقتصادية من ناحية توفير الاستهلاك في الوقود وسرعة النقل انطلاقاً من تصميمها الذي يلبي هذه الخدمة، وهناك تفكير بأن تكون عاملة على بعض الخطوط الخارجية القريبة ومنها محطة عمان في الأردن والتجف وبغداد في الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب

رغم توجيهات رئيس الحكومة.. مشروع أوتستراد حماة سلمية لمأ يزل حبراً على ورق!

حماة - محمد أحمد خبازي

بحماة خضر فطوم لـ «الوطن» أنه بسبب فروقات الأسعار الكبيرة وتكلفة العمل بالأسعار الجديدة، اعتذرت الجهات المنفذة (الشركة العامة للطرق والجسور، والسورية للشبكات) عن التنفيذ، لحين إقرار التوازن السعري بشكل نهائي وإقرار الميزانية الإلزامية لذلك. وقال فطوم: لقد عقد يوم الإثنين ٧/٣١ اجتماع في المحافظة لمناقشة المشروع في سياق متابعتها للمشاريع القديمة الحيوية، واتصل نائب المحافظ بوزير الأشغال العامة ووضعه بصورة الواقع الراهن للمشروع، فأكد الوزير أن إقرار التوازن السعري سيتم، والأمر ذاته أكده المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في اتصال مماثل لنائب المحافظ معه. وبعقباتنا، يجب على الشركات المنفذة إبطاء العمل في هذا المشروع تنفيذاً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، ما دام إقرار التوازن السعري قاب قوسين أو أدنى، حتى لا يظل حبراً على ورق، كما يتندر المواطنين الآن وحتى لا يفقدوا ثقتهم بوعود الحكومة.

قضية مناطق المخالفات المزمنة جنوب طرطوس: وعود.. تصريحات.. اجتماعات.. توجيهات لرئيس الحكومة.. ولا معالجة!

طرطوس - الوطن



ثم لماذا لا يقوم المكتب التنفيذي للمدينة بمنح رخص على الشيوخ ما ينسجم مع التنظيم المصدق ولا يتعدى على الأملام العامة استناداً للقانون (١) لعام ٢٠٠٣ ولاسيما أنه تم منح نحو ١٧/ رخصة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ثم تم التوقف عن منحها؛ وما الإجراءات المتخذة لتسوية المخالفات القائمة وتأمين موارد للمدينة بعد أن تم جرد وإحصاء المرتكب منها خلال الأعوام التي تلت صدور المرسوم /٥٩/ لعام ٢٠١٢، ولاسيما أن المعلومات التي وصلتنا من بعض الماطلين والمتابعين تقيد بأن معظم المخالفات لا

تحكم العمل والأداء والرقابة هناك. هذا الواقع المؤلم تستحيل معالجته بالتهديد والوعيد والوعود، وهدم عمود هنا وغرفة هناك وخاصة أن السكان في تلك المناطق تعرضوا للظلم كبير جراء تأخر إعداد المخطط التنظيمي ومن ثم عدم تطبيقه بعد إصداره، لذلك فإن الحل الوحيد يمكن في تنفيذ التنظيم المصدق سنة ٢٠٠٨. وهنا نقاً وللناس أن تسأل مسؤولي محافظة طرطوس إذا كان تطبيق المخطط التنظيمي معقداً لهذه الدرجة، فلماذا لا يعيدون النظر فيه وينظفون المنطقة على أرض الواقع؟

تتعارض مع التنظيم المصدق؟ وأسئلة عديدة أخرى تنتظر إجابات سريعة وعملية من المعنيين في طرطوس والعاصمة وليس المزيد من الاجتماعات. مصدر مسؤول في المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة أفادنا بأن محافظ طرطوس يعذ لورشه عمل تعقد في طرطوس قريباً بحضور ممثلين عن وزارتي الإدارة المحلية والأشغال العامة والإسكان لبحث كل ما يتعلق بمناطق المخالفات والواجبة البحرية (الشرقية) للمدينة ونظام ضابطة البناء واقتراح الحلول المناسبة لها.

وعضو المكتب التنفيذي المختص في مدينة طرطوس بيرت شاشاتي أفادتنا بأنها تقوم بعمل حديث وجهود كبيرة من أجل الوصول إلى حل لمشكلة التنظيم في مناطق المخالفات وتوقعت أن يكون الحل إما بتطبيق القانون /٢٣/ لعام ٢٠١٥ وإما بالتطوير العقاري عليها. على أي حال هذا الملف الساخن أخفق حتى الآن المكتب التنفيذي المؤقت لمجلس المدينة بمعالجته بعد نحو أربعة أشهر على تشكيله ومباشرة العمل، في الوقت الذي نجح ولو جزئياً بمعالجة بعض الملفات الساخنة الأخرى كملف الاستثمارات المتعثرة أو المتوقفة «باستثناء ملف انترادوس» وملف النظافة وملف مدخلي المدينة الشمالي والجنوبي. والسؤال الأخير إلى متى الانتظار؟

٣٨٢ مليون ليرة لتنفيذ البنى التحتية للمناطق الحرفية

٢٠٠ مليون ليرة إعانات مالية من وزارة

الإدارة المحلية لعدد من المحافظات

الوطن

منحت وزارة الإدارة المحلية والبيئة مساهمات مالية بقيمة ٣٨٢ مليون ليرة سورية للمناطق الحرفية والصناعية، وذلك في إطار الاهتمام والدعم الذي تقدمه الوزارة للمناطق الحرفية والصناعية.

وفي التفاصيل منحت الوزارة محافظة حماة ١٠٠ مليون ليرة سورية لمدينة السلمية و٦٧ مليون ليرة سورية لمدينة مصيف. كما منحت الوزارة مدينة اللاذقية مبلغ ٥٠ مليون ليرة، وبلدة قنطرة العائدة لمحافظة اللاذقية مبلغ ٦٥ مليون ليرة سورية، وفي محافظة القنيطرة منحت الوزارة بلدة خان أرنية ٤٠ مليون ليرة سورية.

ومحافظة السويداء منحت مدينة صلخد مبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية، وبلدة شفا ٣٥ مليون ليرة سورية، وذلك لتنفيذ البنى التحتية للمناطق الحرفية والصناعية في الوحدات الإدارية فيها. وفي السياق منحت وزارة الإدارة المحلية والبيئة للمحافظات في إطار الدعم الذي تقدمه لتنفيذ مشاريعها إعانات مالية لكل من محافظة طرطوس ١٠ ملايين ليرة سورية لتنفيذ طريق متفرع عن طريق الشويفات في قرية زميرين العقارية، وبلدية القدموس العائدة لمحافظة طرطوس إعانة مقدارها ٣٠ مليون ليرة لتنفيذ مشروع صرف صحي مطري للمدخل الشرقي للمدينة، ومشروع طرق في

قرية وطى الراس، وبلدية فجليت العائدة لمحافظة طرطوس إعانة مقدارها ٢٢,٥ مليون ليرة للصرف الصحي في حي المراح / الدورة، وبلدة العنزة العائدة أيضاً لطرطوس إعانة مالية ٣٥ مليون ليرة سورية للطرق والصرف الصحي. كما منحت محافظة اللاذقية إعانة مالية ٢٥ مليون ليرة لتنفيذ طريق يصل بين قريتي بقني والموالد / منطقة القرداحة، ومبلغ ١٠ ملايين ليرة لتأمين فرص عمل لعمال نقاشة وحدائق بعقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة لدى الوحدات الإدارية، وبلدة حرف المستيرة العائدة لمحافظة اللاذقية ١٠ ملايين ليرة سورية لتنفيذ مشروع صرف صحي مع أدراج بيتونية، وبلدية عين الحماة إعانة مالية مقدارها ١٢ مليوناً وخمسمئة ألف ليرة سورية لتنفيذ مشروع جدار استنادي. وبهدف تنفيذ تحسينات لدى محافظة دمشق منحت المحافظة مبلغ ٩ ملايين ليرة سورية، ومنحت محافظة حمص إعانة مالية مقدارها ٢٠ مليون ليرة سورية لتنفيذ طريق فاحل - عين فاحل، ومنحت محافظة حماة ٦ ملايين ليرة سورية لتأمين فرص عمل لعمال نقاشة وحدائق بعقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر لمرة واحدة في المدينة، وإعانة مالية ٧ ملايين ليرة سورية لاستكمال أعمال مبرة الشهداء في قرية تل الغار الشرقي، وبلدية قلعة جندل العائدة لمحافظة ريف دمشق ٤ ملايين ليرة لتنفيذ مشروع تصويتة مقبرة عيسم الفوقا.